بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

مجلس النواب

تقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة

بشـــــأن

متابعتها لمستوى تنفيذ توصيات المجلس المتعلقة بجامعة (٢١) سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية ونتائج نزولها الميداني للجامعة

الرقـــم : (٢/٢٠٢٠م)

التاريـخ : ٢١/ ذو القعدة /١٤٤١هـ

الموافـــق : ١٢/يوليو /٢٠٢٠م

الأخ / رئـــــــــيس المجلـــــــــس المحتـــرم

الإخـــوة / أعضـــاء هيئـــة الرئاســـة المحترمـون

الأخـــــوة / أعضـــــاء المجلـــــس المحترمـون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

استناداً إلى نصوص وأحكام اللائحة الداخلية للمجلس التي تخول لجان المجلس الدائمة ممارسة أعمال الرقابة على نشاط مختلف أجهزة ومؤسسات الهيئة التنفيذية في مختلف المجالات وعلى وجه الخصوص المادة (٥٢) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

فقد تابعت لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة الحكومة ممثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومخاطبتها من خلال عدد من الرسائل بشأن مستوى تنفيذ توصيات المجلس الصادرة بتاريخ ٢٠١٩/٢/١١م حول تقصي الحقائق بشأن منع طلاب جامعة (٢١) سبتمبر من التطبيق العملي في مستشفى (٤٨) ومطالبتها بردود كتابية حول مستوى تنفيذ تلك التوصيات وخاصة توصيات المجلس رقم (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) وفيما يلي نصوص هذه التوصيات وردود الوزارة عليها: -

التوصية الثالثة : ضرورة التزام الجامعة بالطاقة الاستيعابية ونسب القبول في الجامعة ، وكذا الالتزام بقرارات المجلس الأعلى للتعليم العالي .

جاء رد الوزارة على هذه التوصية على النحو التالي :

- تم مخاطبة جامعة ٢١ سبتمبر بالتوصية .
- تم تحديد الطاقة الاستيعابية للجامعة للعامين الجامعيين ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ و ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ م من قبل اللجنة المشكلة من الوزارة والجامعة وبحسب الامكانات المتوفرة .
- نسبة التنفيذ ٥٠ ٪ .
- لا توجد اي معوقات او صعوبات .

ملاحظة : سيتم تحديد الطاقة الكاملة للجامعة حال التزام الجامعة بالطاقة الاستيعابية المحددة .

التوصية الرابعة : الزام الجامعة والجهات المعنية بمعالجة الإختلالات القائمة في الجامعة بشكل عام خاصة وان انشاء الجامعة صاحبه كثير من الإختلالات نتيجة للتعجل في البدء بالدراسة قبل استكمال البنية التحتية اللازمة للجامعة وذلك خلال فترة اقصاها عام من تاريخ هذا التقرير .

جاء رد الوزارة على هذه التوصية على النحو التالي :

- تم مخاطبة جامعة (٢١) سبتمبر بالتوصية .
- تم تكليف فريق استشاري من قبل الوزارة للعمل بالتنسيق مع الجامعة لمعالجة تلك الإختلالات خلال العام المحدد من قبل المجلس .
- نسبة التنفيذ (٤٠٪) .
- المعوقات والصعوبات عدم اعتماد الموازنة التشغيلية للجامعة من قبل وزارة المالية .
- الحلول المقترحة استكمال اجراءات اعتماد الموازنة التشغيلية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٥١) لسنة ٢٠١٨م .

التوصية الخامسة : على الجامعة الالتزام بالخطة المقرة من المجلس الاعلى للجامعات فيما يتعلق بعملية قبول الطلاب وبما ينسجم مع المعايير الدولية المعمول بها .

جاء رد الوزارة على النحو التالي :

- تم مخاطبة جامعة (٢١) سبتمبر بالتوصية .
- الجامعة تخضع لأشراف الوزارة في كافة الاجراءات المتخذه خلال فترة عام والمحددة من قبل المجلس لمعالجة الإختلالات .
- نسبة التنفيذ (٣٠٪) .

التوصية السادسة : التأكيد على التوصيات السابقة التي تقضي بأن يتولى رؤساء الجامعات مسؤولية الحفاظ على الامن والنظام داخل الحرم الجامعي وفقاً للقانون .

جاء رد الوزارة على النحو التالي :

- تم مخاطبة جامعة (٢١) سبتمبر بالتوصية .
- تم مخاطبة دولة الاخ رئيس مجلس الوزراء بذلك .
- صدر قرار رئيس الوزراء رقم ( ) لسنة ٢٠١٩ بتشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء لشئون الخدمات لاستكمال تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٥١) لسنة ٢٠١٨ بشأن الجامعة .
- نسبة التنفيذ ٠ ٪ .

- المعوقات والصعوبات عدم تسليم إدارة المنشآت المكلفة بحراسة المباني الحكومية لبعض بوابات ومباني الجامعة.
- الحلول المقترحة تنفيذ قرار مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

ولمزيد من الإطلاع على أوضاع الجامعة بشكل عام ومعرفة ما تعانية من صعوبات ومعوقات على أرض الواقع قامت اللجنة بزيارة ميدانية للجامعة في الساعة التاسعة من صباح يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٠/٢/١٢م بزيارة ميدانية للجامعة.. حيث التقت قيادة الجامعة والمختصين فيها.. وكان للمرحوم الأستاذ/محمد حميد المصباحي – مقرر اللجنة دوراً متميزاً أثناء الزيارة في السعي لمعرفة الصعوبات والمعوقات التي تواجه سير العملية التعليمية في الجامعة بهدف وضع المقترحات والتوصيات اللازمة لمعالجتها حرصاً منه على مساعدة الجامعة للقيام بمهامها التي أنشئت من أجلها دون عوائق تؤثر على أدائها.. وقد وجهت اللجنة اليهم مجموعة من الإستفسارات ذات الصلة على شكل محاور وجاءت إيضاحات قيادة الجامعة كالتالي: -

المحور الاول : ما مدى توفر الكادر المتفرغ من اعضاء هيئة التدريس بالجامعة في كأفة التخصصات، وهل هناك قصور أو نقص في هذا الجانب؟ وكيف تم التغلب على هذا النقص ان وجد؟

التوضيح:

- لا يوجد كادر متفرغ نظرا لعدم وجود درجات أكاديمية وإدارية فبرغم صدور قرار الإنشاء في يونيو ٢٠١٦م وكذا قرار مجلس الوزراء رقم (٥١) للعام ٢٠١٨م وقرار مجلس الوزراء برقم (٩) للعام ٢٠١٩م وتوصيات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتوصيات مجلس الاعتماد الاكاديمي والتى نصت جميعها بضرورة توفير قرارات تعيين للكادر الأكاديمي والإداري للجامعة لتبيت هوية الجامعة وزرع روح الإنتماء سعياً لاستقرار الجامعة الوظيفي.
- ونظرا لضرورة استمرار العملية التعليمية في الصرح العلمي المولود من رحم ثورة المستضعفين والذي جعل الجامعة أمام أمر واقع لابد منه وهو التعاقد مع أعضاء هيئة تدريس غير متفرغين بعقود داخلية بنظام الساعات لتسيير العملية التعليمية حيث لم تقم الجهات المعنية ذات العلاقة في الحكومة بدورها الايجابي فيما يخص توفير الدرجات الوظيفية والاكاديمية والإدارية للجامعة برغم المطالبات المستمرة من الجامعة وتوصيات مجلس النواب الى الحكومة وصدور عدة قرارات من مجلس الوزراء بهذا الخصوص .
- قامت الجامعة في مرحلة التأسيس بالاستعانة بخيرة الكادر الأكاديمي التابع لجامعة صنعاء وبعض الجامعات المحلية الاخرى في خطوة جبارة لم يسبق لها مثيل وتعد فخر ومكسب للجامعة كونها الجامعة الأولى باليمن التي تم انشائها بجهود يمنيه (١٠٠٪).

- واتخذت الجامعة العديد من الخطوات منها قيام الجامعة بعمل العديد من الاعلانات عن حاجتها لكادر أكاديمي متفرغ .
- لاتزال الجامعة مستمرة بالمطالبة للجهات المعنية في الحكومة بتوفير درجات اكاديمية وادارية كأي جامعة حكومية عند تأسيسها .

المحور الثاني : ما مدى التزام الجامعة بالخطة المقرة من المجلس الاعلى للجامعات فيما يتعلق بمعايير القبول والتسجيل والطاقة الاستيعابية.

التوضيح : الجامعة ملتزمة منذ انشائها بمعايير القبول والتسجيل عدا التجاوز في الطاقة الاستيعابية في السنوات السابقة .

وفي العام ٢٠١٩/٢٠٢٠م التزمت الجامعة بتنفيذ جميع معايير القبول والتسجيل حسب الخطة المقرة من المجلس الأعلى للتعليم العالي نصاً وروحاً من خلال البوابة الإلكترونية.

المحور الثالث : هل قامت الجامعة باستيعاب العدد المناسب من أبناء المديريات والمحافظات النائية في التخصصات الطبية والتقنية بموجب توصيات مجلس النواب بهذا الخصوص؟

التوضيح : قامت الجامعة في السنوات السابقة بإستيعاب عدد كبير ويفوق ما هو مخصص لهذه الفئة من مسميات المناطق النائية .

وفي العام ٢٠١٩/٢٠٢٠م التزمت الجامعة بتنفيذ السياسة المقرة من المجلس الاعلى للتعليم العالي فيما يخص المنح المخصصة لهذه الفئة عبر اللجنة الرئاسية للمقاعد المجانية والتي تم تكليفها من رئيس المجلس السياسي الأعلى.

المحور الرابع: هل قامت الجامعة بمعالجة الإختلالات التي رافقت الجامعة منذ إنشائها، وهل تم استكمال البنى التحتية للجامعة ؟ بما في ذلك توفير القاعات الدراسية والمعامل وغيرها؟

التوضيح:

- قامت الجامعة بوضع معالجات آنية لمشكلة عدم توفر القاعات الكافية من خلال التنسيق مع العديد من المستشفيات التعليمية ومنها على سبيل المثال مستشفيات الجمهوري والكويت ، والشرطة، و (٤٨) وجاءت هذه المعالجة متناغمة مع توجيهات وزير الصحة العامة والسكان بقراره بفتح ابواب المستشفيات الحكومية لتدريب طلبة جامعة صنعاء و جامعة (٢١) سبتمبر .

- وتهدف الجامعة إلى التوسع بما يتناسب مع المتغيرات وطالبت وتطالب الجامعة من الجهات المعنية وذات العلاقة بتقديم الدعم لاستكمال البنية التحتية للمراحل المتقدمة كما تطالب الجامعة من مجلس النواب بأن يكون له دور إيجابي في ذلك من خلال السعي مع قيادة الجامعة للإستفادة القصوى من المباني والمساحات المحيطة بالجامعة كونها عنابر مهجورة وغير مستغلة ومعرضه للقصف ليتم اعادة تأهيليها واستغلالها لخدمة العملية التعليمية .
- قامت الجامعة بمتابعة الجهات المعنية بتنفيذ قراري مجلس الوزراء رقم (٥١) لعام ٢٠١٨ م بشأن الموافقة على توصيات اللجنة الخاصة بمعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه جامعة (٢١) سبتمبر، وقرار رقم (٩) لسنة ٢٠١٩م بشأن تشكيل لجنة لمعالجة الصعوبات والمعوقات التي تعاني منها الجامعة ولاتزال تعاني منها ونطالب مجلس النواب أن يقف مع الجامعة في نقل ملكية المبنى الى ملكية الجامعة مع التوسعة المطلوبة كونه مشروع خير يخدم كافة ابناء الوطن .
- قامت الجامعة بمعالجة اختلال الطاقة الاستيعابية من خلال الإلتزام بمعايير التعليم العالي في القبول والتسجيل.

المحور الخامس : هل استكملت الجامعة التشريعات واللوائح والانظمة المطلوبة والمنظمة لعملها ، ومنها على سبيل المثال اللائحة المالية ؟

التوضيح لما تم في هذا الجانب :-

- تم في هذا الخصوص استكمال البناء التشريعي والتنظيمي للجامعة وكلياتها ومراكزها وتم اصدار القرارات المنظمة لعمل الجامعة وكذا اللوائح والهياكل وعلى النحو التالي:
  ١. تم عمل الهياكل التنظيمية الرئيسية والفرعية.
  ٢. تم عمل التوصيف الوظيفي للجامعة.
  ٣. تم عمل اللائحة التنظيمية للجامعة.
  ٤. تم عمل اللائحة الاكاديمية.
  ٥. تم تحديث اللائحة المالية للموارد الذاتية للجامعة
  ٦. صورة من اللوائح لائحة مالية المنظمة للموارد الذاتية ٢٠١٧م.
  ٧. صورة من اللائحة العامة للإجراءات المالية والمحاسبية ٢٠١٧م.
  ٨. صورة من اللائحة المالية لنظام صرف الحافز الشهري للكادر الوظيفي بالجامعة للعام ٢٠١٩م.
  ٩. صورة من اللائحة المالية لنظام أجور الساعات لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة للعام ٢٠١٩م.
  ١٠. تم عمل لائحة التأليف والنشر .

١١. تم عمل اللائحة التنفيذية للنظام الموحد لشئون الطلاب .
١٢. تم عمل مدونة السلوك لأعضاء هيئة التدريس.
١٣. تم عمل مدونة السلوك للموظف.
١٤. تم عمل مدونة السلوك للطالب.
١٥. تم عمل دليل إجراءات المراجعة الداخلية للجامعة.
١٦. تم عمل دليل الارشاد الاكاديمي.

- وتسعى الجامعة في الوقت الراهن الى تحديث اللوائح والتعليمات وفقا لقانون الجامعات اليمنية ولائحته التنفيذية وتشريعات التعليم العالي و القوانين النافذة ذات العلاقة وفق معايير ضمان الجودة المقرة من التعليم العالي المعتمدة عبر مجلس الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة.
- وقد قامت الجامعة في اجتماعها الأخير عبر مجلس الجامعة الثالث للعام الجامعي ٢٠١٩م /٢٠٢٠م المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩م م بالموافقة على تحديث **اللوائح والتعليمات الخاصة بالعمل المؤسسي في الجامعة واصدرت لهذا الغرض قرارات بتشكيل لجان مختصة مهمتها دراسة ومناقشة تحديث تلك اللوائح والرفع لرئيس الجامعة لإصدار القرار اللازم للعمل بها :**

١. تحديث اللائحة التنظيمية للجامعة
٢. اللائحة المالية للجامعة
٣. بالإضافة للوائح والتعليمات التالية والتي تطلب تشكيل اللجان الفنية لإعدادها على وجه الاستعجال:

أولا : اللوائح والتعليمات الأكاديمية المعنية بهيئة التدريس بالجامعة

١. اللوائح المعنية بإجراءات التعيين والاختيار وأسس الإعلان والمفاضلة التي يتم بها تعيين أعضاء الهيئة الأكاديمية في الجامعة
٢. الأنظمة المعنية بعمل أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة وخارج الجامعة
٣. الأنظمة المعنية بالعمل الإضافي لأعضاء هيئة التدريس
٤. تعليمات التعاقد مع المُحاضرين المُتفرِّغين في الجامعة.
٥. تعليمات التعاقد مع المُحاضرين غير المُتفرِّغين للعمل في الجامعة.
٦. اللوائح الخاصة بالإجازات السنوية لأعضاء الهيئة التدريسية والمحاضرين المتفرغين في الجامعة
٧. لائحة التعليمات التنفيذية لنظام تأديب الهيئة التدريسية في الجامعة.
٨. مُدوَّنة قواعد سُلوك أعضاء الهيئة التدريسيَّة.

ثانيا : اللوائح والتعليمات المالية وأنظمة المشتريات والمخازن

١. اللائحة المالية للجامعة (المنظمة للموازنة والايرادات والنفقات).
٢. النظام المالي والمحاسبي للجامعة.
٣. التعليمات المنظمة لأعمال الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعة.
٤. لائحة الرسوم الجامعية اللوائح والأنظمة المعنية بالمناقصات والمزايدات والممارسات وتشكيل اللجان الرئيسة والفرعية وتعليمات الاعلان وتقديم العطاءات والتفريغ والتحليل والترسية ونماذج العقود والفحص والصيانة.
٥. تعليمات العهد المالية والسلف في الجامعة.
٦. اللائحة المنظمة لعمل المشتروات والمخازن ومهام ومسؤوليات أمناء المخازن والجرد السنوي لممتلكات الجامعة ومستوى المخزون.
٧. تعليمات وإجراءات الصرف للمستلزمات والقرطاسية والتجهيزات وإخراجها من المخازن وتسليمها للكليات والإدارات المساعدة وإعادة الفائض وغير الصالح لمخازن الجامعة.

ثالثا : اللوائح والتعليمات الخاصة بالرُّسوم الجامعيَّة وتحصيلها وردها وتأجيلها.

١. الأسس والأنظمة المعنية بقبول الطلبة في الجامعة لمرحلتي البكالوريوس والدبلوم في النظام العام ووفقا للائحة الموحدة لشؤون الطلاب.
٢. الأسس والأنظمة المعنية بقبول الطلبة في الجامعة لمرحلتي البكالوريوس والدبلوم في النظام الموازي والنفقة الخاصة.
٣. اللائحة المالية المنظمة لأسس معاملة الطلبة المتميزين من برنامجي الموازي والنفقة الخاصة من حيث احتساب الرسوم لطلبة البكالوريوس في كليتي الطب والصيدلة من السنة الثالثة ولبقية الطلبة المتميزين في الكليات الأخرى من السنة الثانية بما فيها طلبة الدبلوم.

رابعا : اللوائح والتعليمات الخاصة بشؤون الطلاب

١. لائحة مهام ومسؤوليات نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب ونواب عمداء الكليات لشؤون الطلاب في الجامعة.
٢. أنظمة عمليات التسجيل والسحب والإضافة في الجامعة.
٣. تعليمات التدريب لطلبة البكالوريوس في المستشفيات .
٤. تعليمات التدريب السريري لطلبة الكليات الصحية في الجامعة.
٥. تعليمات حفظ وتسليم واستلام النتائج الأكاديمية في الجامعة.
٦. تعليمات تسليم النتائج الأكاديمية الفصلية آلياً.
٧. لائحة التعليمات التنفيذية لنظام تأديب الطلاب في الجامعة.
٨. تعليمات المنح للطلاب المتميزين في الجامعة.

٩. التعليمات الخاصة بقبول ودعم أبناء الشهداء في الجامعة.
١٠. التعليمات الخاصة بملتقى الطلاب وإجراءات الانتخابات .
١١. تعليمات الأنشطة الرياضية الطلابية في الجامعة.
١٢. تعليمات الجمعيات العلمية الطلابية في الجامعة.
١٣. تعليمات استخدام الشبكة الدولية (الانترنت) في حرم الجامعة.
١٤. تعليمات إتلاف الوثائق والأوراق المحفوظة في ملفات الطلاب في الجامعة.
١٥. مدونة قواعد سلوك طلبة الجامعة.

خامسا : اللوائح المنظمة للدرجات العلمية والشهادات :-

١. أسس تنظيم الأعمال الفصلية والاختبارات والامتحانات والعلامات لدرجة البكالوريوس في الجامعة .
٢. أسس تنظيم الأعمال الفصلية والاختبارات والامتحانات والعلامات للدبلوم في المراكز التابعة للجامعة .

سادساً : اللوائح المنظمة لأعمال الكادر الفني والإداري المساعد بالجامعة .

المحور السادس : ماهي الصعوبات والمعوقات التي تواجه الجامعة والحلول المقترحة للمعالجة من وجهة نظر الجامعة.

التوضيح:

تفتقر الجامعة الى الدور الايجابي للجانب الحكومي تجاه الجامعة كمؤسسة تعليمية حكومية ويتمثل بالاتي:

الموازنة المالية التشغيلية :

فليس لها اي دعم من الموازنة العامة للدولة وتواجه كل نفقاتها من ايراداتها الذاتية البسيطة والشحيحة علماً بأن اجمالي طلابها من النظام العام والمنح يبلغ (٨٠٪).

الدرجات الوظيفية الأكاديمية والإدارية

لايوجد للجامعة كيان في وزارتي المالية والخدمة المدنية كباقي المؤسسات التعليمية الحكومية فلا يتوفر لمنتسبي الجامعة اي درجات أكاديمية او ادارية او البدء بإجراء الخفض والاضافة لمن يعملون بالجامعة ولديهم وضائف في بعض مؤسسات الدولة وكلها درجات تعاقدية ويتم مواجهة الالتزامات المترتبة على ذلك من ايراداتها الذاتية الشحيحة التى لا تفي بكل التزاماتها، رغم ان هناك توصيات من مجلس النواب وقرارات مجلس الوزراء وتوصيات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتوصيات مجلس الاعتماد الاكاديمي المطلوبة من الجامعة كمعيار اساسي بضرورة توفير درجات اكاديمية وادارية سعيا للاستقرار الوظيفي بالجامعة كونها جامعة ناشئة.

ملكية الارض والمباني

قامت الجامعة بمتابعة الجهات المعنية بتنفيذ قراري مجلس الوزراء رقم (٥١) لعام ٢٠١٨ م والقرار رقم (٩) لسنة ٢٠١٩م بشأن تشكيل لجنة لمعالجة الصعوبات التي تعاني منها الجامعة ونطالب مجلس النواب أن يقف مع الجامعة في انتقال الملكية للجامعة مع التوسعة المطلوبة للمباني والعنابر المجاورة للجامعة كونها مهجورة ومعرضة للقصف لبتم تأهيلها قاعات ومعامل لسد فجوة الحاجة لذلك .

مستشفى جامعي :

حاجة الجامعة إلى مستشفى جامعي وفق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي حيث سيتم أغلاق كليات الطب في عام ٢٠٢٣م مالم يكن لديها مستشفى جامعي واعتباره معياراً اساسيا لتقييم خريجي ومخرجات الجامعة.

القاعات الدراسية :

تحتاج الجامعة الى ما يقل عن خمس قاعات دراسية حيث وأن القاعات الحالية غير كافية ، بالإضافة الى ان هناك قاعتين او ثلاث آيلة لسقوط سطحها وتم رفع مذكرات بذلك وفقاً للقانون الى وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للقيام بدورهما وفقا للقانون واعتذرت وزارة المالية عن مواجهة ذلك وقد يتسبب سقوط اسقف تلك القاعات الى كارثة وقد تم اتخاذ الاجراءات الوقائية من رئاسة الجامعة بمنع استخدام تلك القاعات مما ضاعف المعاناة للجامعة في حاجتها الماسة للقاعات لمواجهة الأعداد الكبيرة للطلاب حيث تم استقبال أعداد كبيرة جدا في أول عامين من افتتاحها مما جعل الجامعة في وضع ملزما للتواصل والتنسيق مع المستشفيات لاستخدام قاعاتها للتدريس في اطار التعاون المشترك بين الجامعة والمستشفيات حيث لا تتوفر لدى الجامعة امكانيات لصيانة القاعات المتضررة او بناء القاعات الاضافية المطلوبة نظرا للتكلفة الباهظة والكبيرة المترتبة على ذلك ولشحة ايرادات الجامعة وغياب دور الحكومة في قيامها بواجبها نحو الجامعة .

المعامل :

تحتاج الجامعة الى مزيد من المعامل الاضافية لمواجهة احتياجات الطلاب للمستوى الثالث والرابع حاليا ولا تتوفر لدى الجامعة امكانيات لبناء المعامل المطلوبة للتكلفة الكبيرة المترتبة على ذلك ولشحة ايرادات الجامعة وايضا غياب دور الحكومة في قيامها بواجبها نحو الجامعة .

المكتبة و الحواسيب :

تحتاج الجامعة الى تطوير المكتبة الجامعية كونها جامعة طبية تطبيقية فكلفة تلك المراجع مرتفعة جدا وتحتاج الى مبالغ باهضه ،اضافة الى حاجة الجامعة لعدة معامل حاسوب وتجهيزات مكتبية اخرى .

الكهـــــــــرباء:

لا تتوفر لدي الجامعة كهرباء تم ايصال التيار الكهربائي للجامعة من الكهرباء التجارية الامر الذي يكهل الجامعة و يكلفها اعباء مالية اضافية .

وسائل نقل الموظفين الاكاديميين والاداريين:-

تفتقر الجامعة لوسائل النقل للموظفين والاكاديميين فلا توجد وسيلة نقل تابعة للجامعة بل يتم استئجار باصات لنقل الاكاديميين والاداريين ومواجه ذلك من ايرادات الجامعة كون الجامعة تبعد عن مركز العاصمة و في إطار محافظة صنعاء جغرافيا .

حاجة الجامعة إلى عربة صرف صحي لشفط المجاري ووايت الماء وقد تم الرفع بالعديد من المذكرات بهذه المتطلبات ولانزال في اطار المتابعة المستمرة على امل التجاوب لتوفيرها سيجعل الله على يديه دعم الجامعة .

المحور السابع : موافاة اللجنة بتقرير شامل حول اوضاع الجامعة بشكل عام.

قدمت الجامعة التقرير السنوي للعام ٢٠١٩م.

المحور الثامن : مطلوب موافاة اللجنة بكشوفات تفصيلية بالطلاب الملتحقين بالجامعة في كافة الاقسام والتخصصات للنظام العام والنظام الموازي والنفقة الخاصة للأعوام ٢٠١٨/٢٠١٩و ٢٠١٩/٢٠٢٠م المرفق رقم ( ).

قدمت الجامعة الكشف المطلوب.. حيث تبين من خلاله أن عدد الطلاب كما يلي:

- العام ٢٠١٨م /٢٠١٩م وعددهم (١٠٩٧) طالب وطالبة منهم (٤٨٩) طالب وطالبه بالنظام العام و(٤٧٨) طالب وطالبة بالنظام الموازي و(١٣٠) طالبة وطالبة بالنفقة الخاصة.
- العام ٢٠١٩م/٢٠٢٠م وعددهم (٧٤٤) طالب وطالبة منهم (٢٨٨) طالب وطالبة بالنظام العام و(٣١٢) طالب وطالبة بالنظام الموازي و(١٤٤) طالبة وطالبة بالنفقة الخاصة.

ملاحظات اللجنــة :

مــن خــلال ردود وزارة التعلــيم العــالي والبحــث العلمــي بشــأن تنفيــذ توصــيات مجلــس النــواب وايضــاحات الجامعــة علــى محــاور النقــاش الــتي وضـعتها اللجنـة للنفـاش مـع قيـادة الجامعـة خـلال النـزول الميـداني .. لاحظـت اللجنــة أنــه رغــم الجهــود المشــكورة الــتي تقــوم بهــا الجامعــة في تســيير العمليــة التعليميــة بالجامعــة في ظــل الأوضــاع الراهنــة بســبب العــدوان الأمريكــي السـعودي الأمـارتي .. واعتمـاد الجامعـة كليـاً في الجانـب المـالي علـى مواردهـا الذاتيــة وقيامهــا بالتنســيق مــع الــوزارة في تصــحيح كــثير مــن الإخــتلالات مــن خــلال العمــل بموجــب توصــيات اللجــان الوزاريــة وقــرارات مجلــس الــوزراء وتوصيات مجلس النواب إلا أن هناك اختلالات لازالت قائمة منها :

١. الإخــتلالات المتعلقــة بالطاقــة الاســتيعابية حيــث جــاء رد الــوزارة حــول التوصــية الثانيــة المتعلقــة بالطاقــة الاســتيعابية أن نســبة التنفيــذ (٥٠٪) في حــين جــاء إيضــاح الجامعــة علــى المحــور الرابــع أن الجامعــة قامــت بمعالجــة اخــتلال الطاقــة الاســتيعابية مــن خــلال الالتــزام بمعــايير التعلــيم العــالي في القبــول والتســجيل وتلاحــظ اللجنــة مــن خــلال رد الــوزارة أن الجامعــة لم تلتــزم بالتنفيــذ الكامــل لتوصــيات المجلــس وإنهــا تســتقبل إعــداداً فــوق قــدرتها الاســتيعابية بمــا لا يتناســب مــع معــايير الجــودة الصــادرة عــن المجلــس الأعلــى للجامعــات مــع أن قيــادة الجامعــة أفــادت خــلال لقائهــا باللجنــة أنهــا التزمــت خــلال العــام الجــامعي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م بالطاقــة الاســتيعابية ولم تتجــاوز النســب المحــددة عمــلاً بتوصــيات مجلــس النــواب واللجنــة الوزاريــة المشــكلة مــن وزارة التعلــيم العــالي والبحــث العلمــي بالإضــافة إلى وجــود إخــتلالات في عمليــة قبــول الطــلاب فقــد جــاء رد الــوزارة أن نسبة معالجة الإختلالات في هذا الجانب (٣٠٪) فقط.

رغــم أن الــوزارة أشــارت في ردهــا أن الجامعــة تخضــع لإشــراف الــوزارة في كافــة الإجــراءات المعتمــدة لمعالجــة الإخــتلالات المتعلقــة بقبــول الطــلاب الأمــر الــذي يشــير إلى عــدم جديــة الــوزارة والجامعــة في بــذل كافة الجهود لمعالجة تلك الإختلالات .

٢. الإختلالات المتعلقة باستكمال البنية التشريعية للجامعة رغم إيضاح الجامعة عن المحور الخامس بأنه تم استكمال البناء التشريعي والتنظيمي للجامعة وكلياتها ومراكزها وتم إصدار القرارات المنظمة لعمل الجامعة وكذلك اللوائح والهياكل .

وأشارت إلى عدد من اللوائح والهياكل والمدونات والأدلة التي تم عملها .. إلا أنها أشارت في نفس الإيضاح أن الجامعة قامت في اجتماعها الأخير عبر مجلس الجامعة الثالث للعام الجامعي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩م بتشكيل لجان فنية لإعداد وتحديث اللوائح والأنظمة والتعليمات بصورة مستعجلة وأوردت كم كبير من اللوائح والأنظمة والتعليمات المطلوب إعدادها وتحديثها... الأمر الذي يدلل إلى عدم استكمال البنية اللوائح والأنظمة والتعليمات للجامعة رغم مرور ما يقارب أربع سنوات على إنشائها.

٣. عدم التفرغ الكامل للكادر الأكاديمي والإداري بسبب عدم إعتماد درجات أكاديمية وإدارية للجامعة ووفقاً لما جاء في إيضاح الجامعة على المحور الأول الخاص بمدى توفر الكادر المتفرغ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وكافة التخصصات وأن الضرورة اقتضت قيام الجامعة بالتعاقد مع أعضاء هيئة تدريس غير متفرغين بعقود داخلية بنظام الساعات لتسيير العملية التعليمية بالجامعة .

٤. لاحظت اللجنة من خلال تقرير الجامعة لعام ٢٠١٩م عدم استكمال البنية التحتية للجامعة، حيث جاء في التقرير ما يلي:

أ. أنشئت الجامعة على جزء أراضي ومباني قيادة الحرس الجمهوري ولم يتم استكمال إجراءات نقل ملكيتها للجامعة حتى الآن.

ب. عدم كفاية القاعات لتنفيذ الخطة الدراسية وفق معايير الجودة والإعتماد الأكاديمي التي تحدد أن تكون الطاقة الإستيعابية بالقاعة الواحدة (٤٠) طالب وطالبة للتخصصات العلمية و(٦٠) طالباً للتخصصات الإنسانية.

ج. عدم كفاية المعامل والمختبرات لتغطية إحتياجات الطلبات الفعلية مما يخفض معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي المعتمدة من مجلس الإعتماد الأكاديمي، وقد جاء في تقرير اللجنة الوزارية أن السعة المحددة للمعامل (٢٠) طالباً للمعمل الواحد حسب معايير

الجودة، بينما الجامعة تتجاوز هذا المعيار وتستوعب في بعض المعامل ما يعادل الضعف.

كما جاء في إيضاح الجامعة على المحور الرابع أنها قامت بوضع معالجات آنية لمشكلة عدم توفر القاعات الكافية من خلال التنسيق مع العديد من المستشفيات ومنها على سبيل المثال (الجمهوري – الكويت – الشرطة – ٤٨) وأن هذه المعالجات جاءت متناغمة مع توجيهات وزير الصحة العامة والسكان بقراره بفتح أبواب المستشفيات الحكومية لتدريب طلبة جامعتي (صنعاء و ٢١ سبتمبر).

٥. لاحظت اللجنة عدم توفر مستشفى جامعي تابع للجامعة وقد أشارت الجامعة في إيضاحها حول المحور السادس أنها بحاجة إلى مستشفى جامعي وفق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، مشيرة أنه سيتم إغلاق كلية الطب في عام ٢٠٢٣م ما لم يكن لديها مستشفى جامعي واعتباره معياراً أساسياً لتقييم خريجي ومخرجات الجامعة.

٦. لاحظت اللجنة أن الجامعة أشارت في إيضاحها بشأن المحور السادس إلى عدم وجود كيان للجامعة في وزارتي المالية والخدمة المدنية كباقي المؤسسات التعليمية الحكومية، حيث لا يتوفر لمنتسبي الجامعة أي درجات وظيفية أكاديمية أو إدارية ولم يتم البدء بإجراء الخفض أو الإضافة لمن يعملون بالجامعة ولديهم وظائف في بعض مؤسسات الدولة وكلها درجات تعاقدية ويتم مواجهة الإلتزامات المترتبة على ذلك من إيراداتها الذاتية الشحيحة التي لا تفي بكل إلتزاماتها.

التوصيـــات :

الأخ الرئيـــس:

الأخـــوة الأعضـــاء:

بنـــاءً علـــى مـــا تقـــدم وحرصـــاً علـــى إســـتمرار العمليـــة التعليميـــة في الجامعـــة فـــأن اللجنـــة توصـــى المجلـــس المـــوقر بـــإلزام الحكومة بالعمل بالتوصيات التالية:

١. **استكمال تنفيذ توصيات المجلس التي لم تنفذ ومنها:**

أ. **معالجة الإختلالات المتعلقة بالطاقة الإستيعابية للجامعة.**

ب. **معالجة الإختلالات المتعلقة بقبول وتسجيل الطلاب.**

ج. **سرعة استكمال اللوائح والأنظمة والتعليمات الخاصة بالجامعة.**

٢. **إلتـــزام الحكومـــة بتحديـــد العلاقـــة بـــين الجامعـــة ومستشـــفى (٤٨) وفقـــاً لقـــرار إنشـــاء الجامعـــة بمـــا يضـــمن اســـتفادة الطـــلاب مـــن المستشـــفى وتمكينهم من التطبيق العملي فيه.**

٣. **التأكيـــد علـــى التوصـــيات الســـابقة الـــتي تقضـــى بـــأن يتـــولى رؤســـاء الجامعـات مسؤولية الحفـاظ علـى الأمـن والنظـام داخـل الحـرم الجـامعي وفقاً للقانون.**

٤. **تنفيـــذ البنـــود الـــتي تضـــمنها قـــرار مجلـــس الـــوزراء رقـــم (٥١) لعـــام ٢٠١٨م وخاصة ما يلي:**

أ. **إعتمـــاد الموازنـــة التشـــغيلية اللازمـــة للجامعـــة أســـوة بغيرهـــا مـــن الجامعات.**

ب. **اســـتكمال الإجـــراءات القانونيـــة اللازمـــة وعمـــل محضـــر مشـــترك بخصـــوص الأراضـــي والمبـــاني الـــتي ســـلمت للجامعـــة وتوثيقهـــا باسم الجامعة.**

ج. **إعتمـــاد درجـــات أكاديميـــة للجامعـــة (أســـتاذ مســـاعد – مـــدرس – معيد).**

٥. إلـزام الحكومـة بـدعم الجامعـة بمـا يمكنهـا مـن اسـتكمال البنـى التحتيـة وذلـك بتـوفير القاعـات الدراسـية والمعامـل والمختـبرات والأجهـزة والمعدات التي تتطلبها العملية التعليمية بالجامعة.

٦. إعتمـاد درجـات وظيفيـة للمـوظفين الـذين تم إختيـارهم مـن قبـل لجنـة شـؤون المـوظفين وعمـل خفـض وإضـافة مـن وزارتـي الخدمـة المدنيـة والماليـة لمـن لـديهم درجـات وظيفيـة في الحـرس الجمهـوري ومجمـع (٤٨) الطبي، كونهم يمثلون (٢٥٪) من العاملين بالجامعة.

٧. تـوفير مستشـفى جـامعي خـاص بالجامعـة وفـق معـايير الجـودة والاعتمـاد الأكاديمي.

الأخ/الرئيس:

الإخوة/ أعضاء المجلس:

ذلـــــك مـــــا توصـــــلت إليـــــه اللجنـــــة... والرأي الأول والأخير للمجلس الموقر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

مرتضى عبدالكريم جدبان
رئيس اللجنة